## حزب الله والتركيبة السياسية ما بعد الحرب اللبنانية

غاري غامبل؛ 2007/5/22؛ مركز دراسات السياسة الدولية

تُقدم المواجهة الأخيرة لحزب الله مع إسرائيل في الإعلام الغربي على أنها حرب بالنيابة تم تحريكها من قبل إيران، وسوريا اللاعب المشارك في الجريمة بنحوٍ خفي أو المشارك المعتمد بشكل كلي على الطرف الآخر، والحكومة في بيروت حكومة هشة تقف على حياد وتشاهد ما يجري بيأس. من المؤكد، أن لدى طهران علاقة حميمة مع الحركة النضالية الإسلامية الشيعية اللبنانية، وهي تقدم لها المساعدات المالية والأسلحة بسخاء (عبر سوريا). ولكن بينما يُعتبر التأثير الإيراني عامل قوي وداعم إلا أن العوامل المحركة للصراع هي حتماً محلية وإن النخبة اللبنانية الحاكمة يصعب أن تخرج عن كونها طرفاً.

في منطقة تُعتبر فيها المجازفة ضد إسرائيل عبارة عن بطاقة ثناء مباشرة، فإن حزب الله يمتاز بكونه المنظمة الوحيدة المسموح لها من قبل حكومتها بالقيام بأعمال العنف ضد الدولة اليهودية علناً. فبعد انسحاب قوات الاحتلال السورية في السنة الماضية، اعتمدت الحكومة اللبنانية الجديدة نفس السياسة المتساهلة للحكومة السابقة. وبالرغم من الضغط الشديد من قبل المجتمع الدولي لمنع تدفق شاحنات الأسلحة السورية والإيرانية إلى حزب الله، فقد رفضت الحكومة التدخل في هذا الأمر، كما لم تقم بأي مجهود لمنع العمليات والقصف الصاروخي على إسرائيل، حتى أنها رفضت أن تدين تلك الاعتداءات بشكلٍ علني. كل ذلك كان في قبالة ميليشيا تشكل أقل من عشر الجيش اللبناني القوي المؤلف من 60000 عنصر (والذي لم يحدث بينهما أية مواجهة).

هذا الاعتراف الضمني بحق حزب الله في اقتناء الأسلحة والقيام بأعمال العنف بين البلدين من على الأرض اللبنانية يشير إلى تركيبة سياسية معتمدة منذ أمدٍ بعيد ــ وهي المصلحة الراسخة للنخبة الحاكمة في صرف نظر الحركة النضالية الإسلامية الشيعية عن أعمال الجور الواضحة في الداخل. أثناء الاحتلال، اعتمد رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري على الإجازة السورية (والرشوة) لبناء مجتمع راقٍ وخيالي ذات ضرائب ثابتة ويد عاملة رخيصة قضت على الطبقة الشيعية الفقيرة، وقد وافق حزب الله على هذا الوضع بوضوح (وقامت إيران بدعمه) في مقابل الحصول على إجازة حصرية في محاربة إسرائيل. بينما تمت هذه المقايضة في ظل الاحتلال السوري، فقد أدت إلى ولادة ظروف فرضت الحفاظ عليها ــ مصالح راسخة تتعارض مع التوزيع الاجتماعي–الاقتصادي اللبناني بحيث يصبح الدفاع عنها متعذر في ظل صراعات محلية جدية وسيطرة سياسية شيعية مندفعة لتنتصر في ساحة القتال ومستعدة للتخلي عن المساعي للقيام بتغيير جذري داخلي مقابل إعطاءها حرية مشروعة من قبل الدولة في التحرك لتحقيق هذا النصر.

عندما قام الجيش السوري بالانسحاب في العام الفائت، فإن الأحزاب الأقوى من النخبة الحاكمة قد أدركوا أنهم بحاجة إلى تأييد حزب الله لأجل تحقيق السيطرة على المجلس النيابي في انتخابات عام 2005 ولتأسيس حكومة مستقرة بعد ذلك. وقد قاموا بالاعتراض منذ ذلك الحين

على الثمن الذي دفعوه. إنها البدائل التي هم غير متحمسين أو غير قادرين على قبولها ـــ المشاركة في السلطة، طرح مشكلة التفاوت الشاسع في الدخل الذي يقع خلف جعل اللبنانيين الشيعة يقبلون بالتغييرات الاجتماعية والسياسية ويعتنقون رؤية أكثر شمولية للمستقبل الذي يمكن أن يجرهم إلى المعترك السياسي.

## مناشئ تبادل المصالح

نشأ حزب الله بدعم من منظمة الحرس الثوري الإسلامي الإيراني (IRGC) بعد دخوله إلى وادي البقاع في شرق لبنان المسيطر عليه من قبل سوريا من أجل تنظيم مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1982. أثناء ذلك، كانت الراديكالية الإسلامية قد بدأت تنمو بين العلماء الشيعة الشبان في لبنان، ولكن الإيرانيين جاؤوا يحملون معهم الكثير من الأموال، والأسلحة الضرورية ـــــ والأهم من ذلك ـــــ نموذج واقعي لتحريك الطبقة الشيعية الفقيرة التي كانت تغط في سُبات عميق منذ أمدٍ بعيد.
بينما أولئك الذين شكلوا نواة قيادة حزب الله اعتنقوا مفهوم الإمام الخميني لولاية الفقيه (الأساس العقائدي لحاكمية الفقيه والذي تم حمايته في الدستور الإيراني عام 1979)، إلا أنه عملياً، قد تم التخلي عن (أو تأجيل إلى أجل غير مسمى) هدف تأسيس حكومة إسلامية في لبنان من أجل تحقيق الكفاح المسلح ضد المعتدين الأجانب ـــ تحديداً، إسرائيل والغرب. إن هذا التركيز على الجهاد ضد الغرباء تلاقى تماماً مع مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحديثة الولادة، والتي كانت تطمح أن تحقق شرعية لنفسها في العالم العربي (من خلال ضرب إسرائيل) والانتقام من "الشيطان الأكبر"، بينما تعطي لسوريا محفز قوي للسماح بتوسع النفوذ الإيراني على مستوىً واسع في لبنان.
وبالرغم من أن حزب الله قام بمحاربة ميليشيات حركة أمل من أجل السيطرة على المناطق الشيعية ومهاجمة عملاء إسرائيل اللبنانيين بقوة، ولكنه وخلافاً للميليشيات أثناء الحرب، لم يتورط في صراع مذهبي دموي (أو تورط في اشتباكات مهمة مع الجيش) أثناء الحرب. إلا أن المفارقة أن "طهارة التسلح" هذه (التي هي صفة أساسية لصورته الجماهيرية اليوم) هي جزئياً نتيجة للدعم الإيراني الهائل، الذي سمح لحزب الله بتزويد عملياته مالياً وتقديم الخدمات الاجتماعية لعناصره من دون التنافس مع ميليشيات أخرى من أجل الحصول على دخل مالي.
تحريك المجتمع الشيعي للقتال لم يكن بالمهمّة الصعبة. فإن جنوب لبنان ذات الغالبية السكانية الشيعية قد تحمل أعباء الاحتلال الإسرائيلي، ما دفع بأعداد هائلة من اللاجئين إلى البقاع وبيروت (الذين كانوا قد التحقوا بـــ 300.000 من الشيعة المتمدنين حديثاً الذين هم داخل حزام الفقر الجنوبي الشديد) متحمسين للتجند. وكذلك فإن العديد من الشيعة المنغمسين في السياسة شعروا بالانتهاك بدخول القوات المتعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية إلى بيروت مؤخراً من تلك السنة، ليس فقط لأنها كانت تُعتبر حليفة للإسرائيليين، وإنما أيضاً لأن مهمتها كانت دعم حكومة مدينة للحزب الكتائبي المسيحي (الذي كان يرأسه آنذاك الرئيس أمين الجميل) والشخصيات السنية البارزة في بيروت (على سبيل المثال رئيس الوزراء شفيق الوزان) ومستعدة لتثبيت قوتها المستجدة بسرعة من خلال إخراج الشيعة ومباشرةً من المناطق المجاورة لغرب بيروت التي هي على مقربة من المطار (كونها "قريبة جداً من خطوط الرحلات الجوية" وفقاً لما يقوله بعض السياسيين).
بالرغم من أن حزب الله قد تفادى المواجهات المباشرة مع الحكومة، فقد اندفع بغضب في وجه القوات المتعددة الجنسيات، والحادثة الأبرز كانت العملية الاستشهادية المزدوجة في تشرين الأول من عام 1983 والتي قتل فيها أكثر من 300 جندي أمريكي وفرنسي، ما دفع هذه القوات للانسحاب عام 1984. وفي السنة التي تلت، وفي وجه الهجمات المتصاعدة لحزب الله، بدأت قوى الدفاع الإسرائيلي بإعادة الانتشار إلى "منطقة حزام أمني" هش في الجنوب. في مجتمع متعطش لنصر عام، هذه الإنجازات كانت كالقنبلة الذرية السياسية. كسب حزب الله إخلاص أتباعه من خلال جبر اعتقادهم بضعفهم أكثر من إيقاظه لهويتهم الدينية(بالرغم من أن هذا شكل جزء مهم منه). كما لاحظت *ساندرا ماكاي* بدقة، إن جهاد حزب الله "صنع عظماء من رجال صغار أمضوا حياتهم في أدنى مراتب التركيبة الاجتماعية."

عندما قام الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد باستكمال سيطرته على لبنان عام 1990، توصل إلى تفاهم مع حزب الله والإيرانيين للحفاظ على الوضع على ما هو عليه. في الحقيقة، فإن حزب الله أرجأ ضمنياً سعيه للقيام بتغيير سياسي واقتصادي جذري في مقابل الحصول على الحق في تنظيم مقاومة مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية في جنوب لبنان (وغيرهم من المجموعات اللبنانية والفلسطينية كان مسموح لهم بمشاركة ثانوية هامشية). إن الشاحنات الضخمة من الأسلحة الإيرانية التي تم نقلها جواً إلى دمشق وبراً إلى البقاع ساعدت حزب الله على بناء قوات عسكرية تعتبر من بين القوات الأفضل استعداداً في العالم والتخلي عن العمليات الاستشهادية وخطف الطائرات والمدنيين التي أدت أن يُنعت بأنه مجموعة إرهابية أصولية.

إن نجاح حزب الله العسكري مدين بشكلٍ أساسي إلى تسلم حسن نصرالله منصب الأمين العام عام 1992. حول نصرالله التنظيم إلى مثال يُحتذى على مستوى الأخلاق، الطاعة، وروحية التعاون (يمكن ملاحظة ذلك حتى في فريق الكرة التابع لحزب الله، العهد، والذي قيل بأنه أمضى فصل بأكمله من دون الحصول على بطاقة حمراء أو صفراء) . وبمساعدة قادة منظمة الحرس الثوري الإسلامي، اعتمد درجة عالية من التدريب وابتكر تكتيك جديد رفيع المستوى ما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا الإسرائيليين بشكلٍ ملحوظ.
كما حوّل نصرالله خطابات حزب الله الدعائية والمهرجانية من خطاب ديني إلى خطاب وطني، والذي اتسمت به حربه ضد إسرائيل ككفاح وطني من أجل التحرير، وليس كحرب مقدسة. وهذا الأمر لم يكثر من شعبيته فقط بين غير الشيعة في لبنان والعالم العربي ذات الأغلبية السنية وإنما لاقى تعاطفاً بين أتباعه الشيعة الأساسيين. وإلى أن نشأ حزب الله، كان للشيعة دور جداً هامشي في الحركة القومية العربية وكان يُنظر إليهم كطابور خامس لإيران أو إسرائيل. إن إغداق الثناء على حزب الله في الإعلام العربي والذي قام بالترحيب بكل عملية عسكرية ناجحة ضد الحكومة اليهودية، جلب الرضا للشيعة اللبنانيين الذين طالما كانوا يتوقون للدفاع عن أنفسهم.

وفي مقابل إمساكه بزمام السيطرة تقريباً على "المقاومة" ضد إسرائيل، فقد أُجبر حزب الله على التخلي عن اعتراضاته على (والمشاركة، المحدودة جداً في) النظام السياسي الذي يهمش الشيعة الذين يعدون ما يزيد على ثلث السكان، بدءً من أعلى منصبين حكوميين (حيث أن رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء مخصصة للمسيحيين والسنة على التوالي، بينما يشغل الشيعة المنصب الأقل أهمية وهو رئاسة المجلس النيابي) ويخصص لهم فقط 21% مقعداً من مقاعد المجلس.

وأهم من ذلك، لم يُسمح لحزب الله من أن يواجه بقوة التركيبة الاقتصادية للبنان المحتل من قبل سوريا، ما أدى إلى تفاوت شاسع في الدخل خلال التسعينات، بينما كان يتم تمرير ما يقارب المليون ونصف المليون سنوياً (ما يقارب 10% من الناتج المحلي العام) في عملية ابتزاز للنخبة الحاكمة من السوريين واللبنانيين. وبينما أدى التساهل في تدفق اليد العاملة السورية والتي تفتقر للمهارات إلى لبنان بدفع سكان المدينة الفقراء ذات الغالبية الشيعية إلى خارج ساحة العمل وتسبب مهربو المحصول السوري بإفلاس المزارعين الشيعة الفقراء، فإن نصرالله لم يعلق بأي شيء على هذا الوضع. وقد تم السماح لحزب الله بإدانة الفساد وبانتقاد سياسات الحريري الاقتصادية، إلا أنه لم يُسمح له بتحريك الاحتجاجات التي يمكن أن تؤدي إلى تهديد استقرار تركيبة النظام السياسي الذي تديره سوريا بدقة. فعندما قام الأمين العام السابق لحزب الله صبحي الطفيلي بالانفصال عن الحزب وحاول إطلاق "ثورة الجياع" في أواخر التسعينات، تمت ملاحقة والقبض على أتباعه من قبل الجيش اللبناني.

إن هذا الوضع القائم، كان في الحقيقة، مدعوماً من قبل إيران والمملكة العربية السعودية. إن الدعم المالي الإيراني (والذي يقدر عادة بحوالي 100 مليون دولار سنوياً) جعل حزب الله قادراً على بناء شبكة واسعة من المؤسسات لتقديم الخدمات الاجتماعية والتي استطاعت أن تعوض عن التأثير المدمر لسياسة الحريري على الشيعة الفقراء، بينما سمح تدفق المال السعودي الأضخم بكثير لدعم الاقتصاد اللبناني، للحريري (الذي جمع ثروته في الصحراء الملكية وكان مقرباً جداً من العائلة المالكة) للتعويض عن التأثير المدمر لحرب حزب الله على جهوده لاستقطاب الاستثمارات الدولية.

إن إقصاء حزب الله عن الحكومة ساعده على بناء سمعة جيدة وهي الحفاظ على يديه نظيفتين (بخلاف إيران، حيث انتشر الفساد في أوساط رجال الدين الحكوميين)، وهذه فضيلة تفتقدها النخبة الحاكمة اللبنانية بشكل ملحوظ. في الوقت الذي لا يحتاج أغلب المثقفين اللبنانيين إلى كثير جهد لتعداد أمثلة حول الحصول على النفوذ والثروة بطرق لا شرعية من قبل كل الشخصيات الأساسية الموجودة في الحكومة اليوم، فإن القليل منهم بالكاد يذكر بأن أي من قادة حزب الله متورطون بالفساد ولو حتى على سبيل الإشاعة. وفي بلدٍ، يُرسل فيه أولاد النخبة الحاكمة إلى الجامعات الغربية المرموقة ويعودوا على حياة الترف، فإن ابن نصرالله البالغ من ا لعمر 18 سنة مات وهو يقاتل الإسرائيليين في جنوب لبنان.

## التحول

إن تحول حزب الله إلى حركة تحرير وطنية دفعت بالكثير من المراقبين الخارجيين إلى التوقع بأنه سوف يقوم بسرعة إلى وضع سلاحه جانباً والتحول إلى حزب سياسي عادي ما إن تقوم إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان. فبعد الانسحاب الإسرائيلي في شهر حزيران 2000، ولمدة ثلاثة أشهر، لم يتم إطلاق أية رصاصة على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية، أدت إلى اجتماعات خاصة لنصرالله مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ومجموعة من السفراء الأوروبيين.

إلا أن حزب الله، وبعد إطلاق الفلسطينيين لانتفاضة الأقصى في أيلول 2000، بدأ القيام بغارات متقطعة عبر الحدود وبالقصف الصاروخي على إسرائيل، معللاً ذلك بطلب تحرير مزارع شبعا التي يدور اللغط حولها والتي كانت لا زالت تحت الاحتلال وإخفاق إسرائيل في إطلاق صراح 19 أسيراً لبنانياً كانوا لا يزالون في سجونها. بينما كانت هذه العمليات غالباً رمزية، فقد قام حزب الله وبهدوء بزيادة مخزونه الصاروخي ولعب دور مباشر في تمويل، وتدريب وتزويد المقاتلين الفلسطينيين بالعتاد.

إن الاعتقاد السائد بأن إيران كانت هي المسؤولة في إعادة تحريك اعتداءات حزب الله ينبغي أن يخضع لتدقيق مهم. إن علاقة حزب الله بإيران علاقة جداً حميمية، حتى أنها مقتصرة عليها، ولهذا السبب تحديداً فإنه من غير المحتمل أن نصرالله ــــ الشخصية الأكثر محبوبية في العالم الإسلامي الشيعي ـــ كان يفتقد للحرية للقيام بما يرغب. فمع وجود المصلحين في طهران وفي أوج قوتهم، كان من الممكن أن يجد لنفسه حلفاء لدعم أي طريق يرغب به وبحماس. علاوة على ذلك، وفي هذا الوقت، كان قد أصبح لحزب الله شعبية لا يوجد لها مثيل بين اللبنانيين الشيعة في كل العالم، ما ساعد حزب الله على تقليص اعتماده المالي على طهران بشكل ملحوظ (بصورة نسبية وليست مطلقة) من خلال جمع الدعم المالي من داخل البلد وخارجها.

إن السوريين في المقابل، كان لهم تأثيراً واضحاً على نصرالله (كل شخصية عامة في لبنان المحتل من قبل سوريا واجهت التهديد بإنهاء مهمتها مباشرةً في حال عدم الوفاء لسوريا) ومصلحة كبيرة في الحؤول دون عودة حزب الله إلى وضعه الطبيعي. فبالنسبة للرئيس الجديد بشار الأسد، فإن أكبر مشكلة في تحويل حزب الله إلى حزب سياسي لم يكن فقط بأنه لا يستطيع التخلي عن مصالحه الاستراتيجية من مشاركة حزب الله في الحرب ضد الصهيونية (بالرغم من أن هذا العامل بحد ذاته يشكل محفزاً كافياً)، وإنما كان النظام السياسي والاقتصادي الذي اعتمده بعد الحرب اللبنانية (والذي اعتمد عليه مالياً) فإنه ببساطة لم يكن منسجماً مع تقوية الشيعة اقتصادياً وسياسياً.

فقرار الأسد في دعوته إلى وقف حملة الرئيس إميل لحود ضد الفساد(والتي كانت موجهة للسياسيين التابعين للحريري) وعودة الحريري إلى منصبه عام 2000 بعد التوقف لمدة سنتين دلّ بوضوح على أنه لا يمكن الاقتراب من جوهر القواعد الاقتصادية للعبة في لبنان، بينما كان رفضه السماح لحزب الله الوقوف ضد أمل في التصويت لانتخابات خريف عام 2000، أشار إلى أنه من غير المسموح لنصرالله من تحويل شعبيته المتصاعدة إلى قوة سياسية أكبر. بينما وفاء نصرالله لإيران وازدرائه لإسرائيل كان يمكن أن يكون سبباً كافياً لإيجاد ذريعة لمتابعة الاعتداءات، فإن الحصول على مثل هذه الفتات القليلة على مستوى الجبهة المحلية جعل من السهل عليه أن يتجاهل داعمي فكرة رجوع حزب الله إلى وضعه الطبيعي داخل حزب الله والمجتمع الشيعي.

بينما كان الحريري يعترض سراً لدى سوريا (ولحلفائه الفرنسيين والسعوديين) بأن عودة حزب الله للقيام بالاعتداءات كان بعطل عليه مساعيه لإعادة إحياء العجلة الاقتصادية، فإن مصلحته في رؤية حزب الله يعود إلى وضعه الطبيعي كانت طفيفة ـــــ فقد اراد رئيس الوزراء حزب الله سهل الانقياد ومستمراً في تقدير تبادل المصالح من جهته (كبت اندفاع الشيعة لمواجهة الدولة) بينما يبقى يرضي نفسه باستعراضاته العسكرية ليوم القدس العالمي، وكان يؤمن بأنه يمكن لسوريا أن تقدم له ذلك.

في الحقيقة، كان من الممكن للسوريين أن لا يحققوا له هذه الأمنية (أحد الأسباب هو عدم حماسهم لعملية السلام مع إسرائيل). بينما كان حزب التيار الوطني الحر التابع لميشال عون يقوم بتظاهرات شعبية ضد الاحتلال، فقد احتاج الأسد من حزب الله أن يعمل على احتواء الغضب الشيعي الذي كان يغلي، أكثر من أي وقتٍ مضى. ففي حزيران من عام 2002، قام حزب الله بفتح الباب لإطلاق الصرخات لوقتٍ قصير من خلال دعوة سكان أحد الضواحي الشيعية في بيروت لتعطيل إحدى الاحتفالات المتلفزة احتفالاً بإنهاء تشييد إحدى الجسور الرئيسية (أحد مستشاري الحريري الاقتصاديين الرئيسيين قد تعرض لضرب مبرح من قبل الجماهير). في أيار من عام 2004، عناصر من الجيش اللبناني قاموا بإطلاق النار على المتظاهرين ضد ارتفاع أسعار النفط وأردوهم قتلى، مما أدى إلى حالات الشغب في الضاحية الجنوبية الشيعية لبيروت، أدت إلى اندلاع الحرائق في وزارة العمل. بينما سياسات الحريري الاقتصادية أشعلت غذت القلق في نفوس الشيعة، فإن التعدي على إحدى وزارات الدولة التي يديرها أحد حلفاء سوريا الأوفياء (الذي كان وزير العمل آنذاك، أسعد حردان هو قائد أعلى للحزب السوري القومي الاجتماعي، ومن مؤيدي ضم لبنان إلى سوريا) قد أكد على أن الغضب الشيعي كان موجهاً إلى الدولة بشكلٍ واضح، وبالتبع إلى سوريا.

هذا هو السبب الذي جعل نصرالله نادراً ما يظهر تأييده للاحتلال السوري في خطاباته العامة، (بخلاف الحريري ولحود) إلى أن كان عام 2003. حيث بدأ يظهر دعمه لسوريا (وحتى القيام بتنظيم مظاهرات داعمة لها) فقط بعد أن بدأ الغرب (والسعودية بهدوء) الضغط على

الأسد للخروج من لبنان. معظم الشيعة اعتبروا بأن هذا الضغط لم يكن من أجل تحقيق الانسحاب السوري، وإنما من أجل إجبار سوريا على إعطاء أتباع الحريري والنخبة السياسية المسيحية التقليدية المزيد من السلطة وإلزام حزب الله على تسليم سلاحه.

إن الغالبية الشيعية تعارض المطالبة بنزع سلاح حزب الله ــ ليس لأنهم متعطشين للجهاد ضد إسرائيل(فإن نظرتهم للإسرائيليين سلبية ولكن أقل عرضة ...)، وإنما لأنهم يرون "المقاومة" كشكل للتعويض عن كونهم مهملين من قبل الدولة والأداة الأكثر مطلوبية للتأثير العام ولحمايتهم في الأوقات القلقة. فإن الكثيرون لن يقوموا بالتخلي عن ورقة الضغط هذه إلى أن يتم إعطاء الشيعة دوراً إلى جانب السنة والمسيحيين في تحديد القضايا السياسية والاقتصادية للدولة.

إن قرار مجلس الأمن **1559** لم يدع فقط لانسحاب القوات السورية(والذي لم يكن يُتوقع أن يتم بسرعة) وإنما طلب بإقالة لحود من منصبه(ما سمح لكتلة الحريري النيابية بتعيين خلفه) ونزع سلاح حزب الله كان يُنظر إليه كشكل آخر لتدخل الغرب ضد المصالح الشيعية لمصلحة النخبة السنية والمسيحية. وبعد أن تفاقم الضغط من أجل الانسحاب السوري بعد اغتيال الحريري في شباط **2005**، جر نصرالله هذه المسألة إلى الداخل من خلال دعوة حلفاء سوريا إلى تظاهرة، دفعت بما يزيد عن نصف مليون، غالبيتهم من الشيعة، إلى الشوارع (في الحقيقة، خطأ أدى إلى دفع اللبنانيين السنة للالتحاق بالمظاهرات ضد سوريا بقوة ولأول مرة.)

## حزب الله في لبنان الجديد

إن خروج القوات السورية في نيسان **2005** لم يغير الحركة السياسية الأساسية التي تشكل الموقعية الخاصة لحزب الله ــ لا أحد من الشخصيات الحاكمة أراد أن يرى الحركة النضالية الشيعية الإسلامية أعيد توجيهها إلى الجبهة الداخلية لا سيما وأنه الآن لا يوجد حكماً سورياً. بالإضافة إلى ذلك، إن الانسحاب السوري قد قوى النفوذ السياسي لحزب الله بشكل فائق بعد انتخابات أيار–حزيران **2005**. فإن حركة أمل التابعة لرئيس مجلس النواب نبيه بري وغير من القوى السياسية الشيعية المعارضة والتي كانت تعتمد على الدعم السوري أخضعوا أنفسهم لحزب الله(الذين بكل امتنان قاموا بإضافة أسمائهم على اللائحة الانتخابية) متوجةً هذه الحركة كنفوذ سياسي شيعي. إضافةً، أصبح حزب الله قادراً على تشكيل حلفاء سياسيين من مذاهب أخرى بسهولة وما حصل أن الأحزاب الأكثر قوة من بين النخبة الحاكمة والتي يرأسها سعد، ابن الحريري وقائد الدروز وليد جنبلاط احتاجت إلى تأييد حزب الله في الانتخابات من أجل الحؤول دون تقدم حزب التيار الوطني الحر التابع لعون ولكي يحققوا السيطرة على مجلس النواب.
بينما الأرضية السياسية لحزب التيار الوطني الحر كان منسجماً مع الخيارات السياسية–الاقتصادية لغالبية الشيعة وقد كان لحزب الله تاريخ طويل من التنسيق غير المعلن مع العونيين على مستوى الأفراد العاديين (مثلاً الانتخابات للمؤسسات المتخصصة)، فقد قام نصرالله مباشرةً بتوقيع التحالف مع الحريري–جنبلاط لأسباب عملية. فإن الحريري وجنبلاط قد قدموا عروض بالدخول إلى الحكومة وضمانات على أن القرارات الجوهرية يتم اتخاذها بإجماع من قبل مجلس الوزراء (مقصين أي تدخل للحكومة بنشاطات حزب الله العسكرية) وإن تحالفهم كان من أجل التغلب على كتلة حركة الإصلاح والتغيير التي يقودها حزب التيار الوطني الحر (ويعود ذلك إلى قانون انتخابي يمنع غالبية المسيحيين من حق الانتخاب). بالرغم من أنه كان من الممكن لعون بأن يقدم نفس هذه الضمانات، فإن موافقة نصرالله لم تكن لتعطي القوميين العدد الكافي لتحقيق الوعود.

بالأغلب فإن حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الجديدة( الممثل لسعد الحريري) احترمت رسالة توافق الحلفاء مع حزب الله. لم ترفض فقط بنشر الجيش على الحدود الجنوبية للبنان، بل أنها أيضاً أمرت بعدم تعطيل إعادة تزويد حزب الله بالمعدات من قبل إيران. بالإضافة إلى أن السنيورة وغيره من السياسيين اللبنانيين تفادوا وبنحوٍ مدروس الطعن بحق حزب الله بحمل السلاح ومحاربة إسرائيل، بينما قاموا غالباً باتهام الحكومة الإسرائيلية بلغة مشابهة للغة المجاهدين. بينما قام أعضاء من تحالف 14 آذار الذين ليس لديهم مناصب حكومية (بما في ذلك جنبلاط والحريري) غالباً بتكرار أن على حزب الله تسليم سلاحه وفقاً للقرار 1559، إلا أنهم كان يتفادون انتقاد العمليات ضد إسرائيل. وبعدما قامت مجموعة من حزب الله بعملية خطف من داخل الحدود الإسرائيلية في تشرين الثاني الماضي، فقد أعلن نصرالله بأنه حق طبيعي لحزب الله بأسر جنود إسرائيليين، وأعلن "إنه إذا كان هناك أحد من اللبنانيين يؤمن بأن خطف جندي إسرائيلي هو عمل إرهابي، فعليه أن يخبرنا الآن". لم يكن هناك من تبنى هذا الأمر.

فمن دون وجود سوريا كحكم، فإن تبادل المصالح التقليدية بين حزب الله والنخبة الحاكمة أظهرت أنها أقل ثباتا، وكانت الجهتين تعمل من أجل أ ن تحصل على شروط أفضل تناسبها. وفي كانون الأول من عام 2005، قام نصرالله بتوجيه الوزراء الشيعة الخمسة لمقاطعة الاجتماعات الوزارية في محاولة للضغط على السنيورة ليعترف بأن حزب الله ليس بمليشية خاضعة لقرار 1559 الذي يقضي بنزع سلاحه. وبدت مقاطعة الشهرين بأنها نجحت. وفقاً لمايكل يانغ، فإن محرر فقرة رأي في جريدة الديلي ستار اللبنانية التي تصدر باللغة الإنكليزية، "إن الحريري قام بدعم مسودة اتفاق تم التوصل إليه في المملكة العربية السعودية والذي كان الممكن أن يفضي إلى حل الأزمة الوزارية من خلال الحصول على موافقة الحكومة على إعطاء حزب الله حق مفتوح بالمقاومة في جنوب لبنان." كان جنبلاط ممن وقف في وجه هذا الاتفاق، والذي كان يخشى أن يتم عزل الدروز إذا ما قام اتفاق بين الحريري–حزب الله، ونظراً لأنه يفتقر إلى حليف خارجي، كان أكثر تقبلاً للضغوط من قبل واشنطن. في النهاية، توصل نصرالله إلى اتفاق مع السنيورة لأن يقوم بالإعلان من خلال شاشات التلفزة بأن حكومته "سوف لن تطلق على المقاومة أي اسم آخر."

التشجع على الموافقة الضمنية للتحالف الحاكم بأن يستمر حزب الله بحربه على إسرائيل كان سببه الإدراك بأنه لا يوجد شخصيات شيعية شعبية ومشهورة (باستثناء البعض الذين هم مقربون من عائلة الحريري وسلالات الأسر التابعة للعهد الإقطاعي القديم ذوو السمعة السيئة) مستعدة لخدمة في الوزارة إذا ما دعا نصرالله للمقاطعة. وهذا ليس لأن الشيعة الماديين يخشون الانتقام منهم من قبل حزب الله(الذي هو معروف بتاريخه الخالي من استخدام العنف ضد خصمائه السياسيين) بل لأنهم سوف يُنبذون من قبل المجتمع الشيعي عموماً.

غالبية الشيعة يرون سعد الحريري على أنه ممثل للعائلة السعودية المالكة، تم انتقاءه بالاسم ليتابع مهمة والده في تحويل لبنان إلى جمهورية فاسدة يستأثر بها النخبة، وذات سياسة خارجية مؤيدة للغرب منفتحة على الأعمال التجارية. ما شجّع بشكلٍ كبير على تقبل المجتمع الشيعي للاحتلال السوري وبنحوٍ هادئ هو خوفهم من أن هذه الرؤية للسيطرة السنية/السعودية (والتي كان يعبر عنها وبشكلٍ صارخ آلاف البيوت السعودية التي ظهرت من أجل تمضية الأعطال في لبنان خلال التسعينات) كانت البديل المحتمل. أما السنيورة، وزير المالية السابق للحريري، كان يُنظر إليه على أنه الموظف المتعهد بالحفاظ على المكاسب التي تم الحصول عليها بطرق غير شرعية من وراء الاحتلال(نصرالله يتغنى بأن حزب الله هو الوحيد الذي استخدم السوريين من أجل المصلحة العامة). إن السيد محمد حسين فضل الله، المرجع الشيعي الأعلى في لبنان، تحدث للكثيرين(من الشيعة وغير الشيعة) في خطبة في الرابع والعشرين من آذار قدح فيها بـــ "أولئك الذين أسسوا ثرواتهم بالاستفادة مراكزهم الحكومية." ودعا إلى تشكيل حكومة من أناس "ذوي خطط نظيفة وتاريخ نظيف".

إن تحالف 14 شباط لم يظهروا حماساً شديداً في تقديم هذا النوع من "الخطط النظيف" التي يمكن أن ترفع عدم الثقة هذا. في المجتمع الشيعي، فإن الإصلاح الحقيقي يعني قلب السياسات التي أغنت الأقلية على حساب الكثيرين خلال التسعينات. بالنظر إلى هذا المعيار، تعتبر الحكومة الحالية مخالفة للإصلاح. فإن برنامج السنيورة للإصلاح الاقتصادي يقضي بزيادة سعر البنزين والقيمة الضريبية ما من شأنه أن يرهق الفقير، بينما ترك ميزان الدخل الضريبي الأكثر تراجعاً في العالم على ما هو عليه وأهمل بشكلٍ واضح الحلول البديهية للفساد المتفشي.

إن عدم ثقة الشيعية بأتباع الحريري تضاعف نتيجة التزايد في العنف المذهبي ضد الشيعة على مستوى العالم(لا سيما في العراق، أفغانستان، وباكستان)، تحديداً من قبل الموالين للمقاتلين السعوديين الوهابيين من الإسلاميين السنة الأصوليين. وبالرغم من أنه لم يكن هناك أي عنف مذهبي مهم ضد الشيعة اللبنانيين، فإن الجهاديين السنة قد عبروا عن كرههم العميق لحزب الله، كما أن الحريري قد أسس علاقات متينة مع الإسلاميين السنة الراديكاليين في لبنان.

مثل هذه الاهتمامات ليست محصورة بالشيعة. فإن معظم المسيحيين يشعرون بأنهم سُلبوا حقهم الانتخابي من قبل النخبة الحاكمة في انتخابات عام 2005 (كما كان الحال عليه أثناء الاحتلال) ويخشون سيطرة الحريري/السعودية على لبنان(بالرغم من أنهم عموماً أقل اعتراضاً على مبادئ الحريري الاقتصادية التي لا تراعي المساواة منهم على الفساد المتفشي والشلل الحاصل داخل البلد المصاحب لها).

إن تحالف حزب الله المتزايد مع حزب التيار الوطني الحر ذات الغالبية المسيحية يعود بنسبةٍ ما إلى هذه المصالح المشتركة. فإن كتلة حزب الله/ حركة أمل وكتلة حركة الإصلاح والتغيير التي يقودها حركة التيار الوطني الحر (التي أدت إلى اكتساح 21 مقعد في المناطق القليلة ذات الأغلبية المسيحية التي نجت من التقسيم السوري للوحدات الإنتخابية) تحتل ما يكفي من المقاعد لتمنع طموح حلفاء 14 آذار لاتهام لحود واستبداله بحليف مسيحي لعائلة الحريري(على سبيل المثال غطاس خوري). وعند وقوف تحالف 14 آذار أمام خيارين: إما الموافقة على تولي عون بعد لحود أو السماح للحود بالبقاء في منصبه إلى حين انتهاء مدته الرئاسية عام 2007، فضل التحالف الانتظار.

في شباط 2006، وقع عون ونصرالله مذكرة تفاهم تحدد مجموعة كبيرة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى إصلاحات سياسية متواضعة التي يمكن أن تقضي على القوة السياسية للحريري، كضمان حق جميع المرشحين باستخدام وسائل الإعلام بنحوٍ متساوٍ لحملتهم الانتخابية والسماح للمغتربين بالانتخاب (الجاليات اللبنانية الأكبر هي مسيحية في أمريكا، وشيعية في غرب أفريقيا). معظم المسيحيين يدعمون جهود التيار الوطني الحر لبناء جسور مع حزب الله (77% وافقوا مذكرة شباط 2006 وفقاً لاستطلاع رأي أجراه مركز بيروت للأبحاث والمعلومات).

مسؤولو التيار الوطني الحر يصرّون على أن قضية سلاح حزب الله لا يمكن حلها حتى يتم القيام بإصلاحات جذرية تعطي جميع اللبنانيين دور في الحكم. أولئك الذين يعملون على الضغط على الدول الغربية بصورة فردية من أجل زيادة الضغط على حزب الله يعلمون جيداً بأن نزع السلاح لا يمكن أن يسبق عملية الإصلاح، بحسب العونيون، وهم إما لديهم مصالح مباشرة وراء اضطراب العلاقات بين السنة والشيعة (كجنبلاط) أو أنها تريد أن تجعل حزب الله أكثر تعاوناً فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية المحلية (كالحريري). يصرح العونيون بأن هذا الحماس في طلب التدخلات الدبلوماسية، السياسية، والعسكرية من الخارج حتى من أجل التوصل إلى الأغراض الأكثر

روتينية هو أساس ضعف البلد. في هذه الحالة، يقولون، إن الثمن يكون أكبر بكثير من الاحتلال الأجنبي ــ بالنظر إلى الصراعات المذهبية المحلية، فعدم القدرة على جبر الشق المذهبي في لبنان قد يعني وقوع حرب أهلية.

## ما بعد الحرب

إن الحملة العسكرية الإسرائيلية، حرب تموز ــ آب 2006، أثرت على الساحة السياسية اللبنانية من جوانب أربعة أساسية. أولاً، مستوى الدمار الذي لم يسبق له مثيل قضى على التصور بأنه يمكن للمقاومة أن تقوم بمواجهة الدولة اليهودية بعنف من دون دفع ثمن من قبل الشعب اللبناني. ثانياً، الدعم الشعبي الجارف لحزب الله من بين الشيعة اللبنانيين(وإلى حدٍ ما، من غير الشيعة). ثالثاً، إن الحرب قد أثبتت بأن دعم إدارة بوش لتحالف 14 آذار متوقف على دعمها لإسرائيل(حقيقة تم إخفاءها بالاستقبالات الحميمية لجنبلاط والحريري في واشنطن سابقاً هذه السنة). أخيراً، إن الحرب ونتائجها فضحت الفساد المتفشي ومشلولية الدولة.

في نفس الوقت الذي أدت فيه الحرب إلى رفع ثمن العنف ضد إسرائيل، إضعاف تحالف 14 آذار، وتقوية كتلة حزب الله السياسية، فإنها أعطت حزب الله رزمة من المحفزات جعلته يفرض نفسه في سعيه لتحقيق الأهداف السياسية–الاقتصادية ولأول مرة. فبينما نصرالله قال في الماضي بأن حزب الله لن يتخلى عن سلاحه طالما أن إسرائيل تشكل خطراً، فإنه يقول الآن بأن حزب الله لن يتخلى عن سلاحه من قبل أن يكون هناك إصلاحات مهمة في لبنان، موقف يدعمه غالبية الشيعة. "عندما نقوم ببناء دولة عادلة، قوية ومقتدرة، قادرة على حماية لبنان واللبنانيين، فسوف يكون من السهل أن نجد حلاً محترماً لمسألة المقاومة وسلاحها"، كما صرح به، في مهرجان الانتصار في أيلول.

في الكلمة نفسها، أظهر نصر الله تحالفه مع عون واضح من خلال دعوته إلى إقامة حكومة وحدة وطنية تكون ممثلة للجميع(بما في ذلك التيار الوطني الحر)، يليها وضع قانون انتخاب عادل والدعوة لانتخابات مبكرة. هذا الأمر قد وضع تحالف جنبلاط– الحريري في موقف حرج إذ كان عليهم أن يرفضوا الخطوات المطلوبة للتحول الديمقراطي من أجل الحفاظ على السيطرة السياسية لهذا التحالف ــ موقف كان حزب الله والتيار الوطني الحر مقتنعون بأنه لن يصمد في وجه المعارضة الواسعة.

إن الانتقادات الموجهة لحزب الله تصر على أن نصرالله يقول وببساطة ما يريد الشعب سماعه من أجل أن يسقط الحكومة والتقدم بأهدافه الأساسية ألا وهي إقامة حكومة إسلامية والإطاحة بدولة إسرائيل ــ حجة يتم تداولها بشكل قوي في واشنطن. أما عون، في المقابل، فقد اعتمد على إيمانه بأن نصرالله في النهاية سوف يؤثر الخدمات المادية للبنانيين الشيعة(إن لم يكن للشعب اللبناني ككل) على اعتقاداته الراديكالية المناهضة للصهيونية ووفائه لإيران.